العنف الممنهج والإبادة الجماعية في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الحقبة الاستعمارية

د. بدوي رياض عبد السميع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

يُعدّ موضوع «العنف الممنهج والإبادة الجماعية في إفريقيا، خلال فترة الاستعمار الأوروبي للقارة»، حقلاً دراسياً بالغ الأهمية والتعقيد، ويكشف عن واحدٍ من أكثر فصول التاريخ الإنساني وحشيةً في العصر الحديث، ربما لا يقارن إلا مع ما يجري الآن في غزة وفلسطين المحتلة، فهو يكشف عن واقع مأساوي يتجاوز مجرد السيطرة السياسية والاقتصادية، ولعل دراسة هذا الموضوع تُعدّ ركيزةً أساسية لفهم الكثير من التحديات التي تواجه إفريقيا اليوم.

فلقد كانت حقبة الاستعمار الأوروبي الحديث لإفريقيا مسرحاً لعمليات عنف جماعي ممنهج، وصلت في حالاتٍ عديدة إلى مستوى «المذبحة» و«الإبادة الجماعية»، ولم تكن هذه المذابح حوادث معزولةً أو أضراراً جانبية لمشروع الهيمنة، بل كانت في جوهرها أداةً أساسية لفرض السيطرة، وإخضاع المقاومة، واستغلال الموارد، وتطبيق أيديولوجيات عنصرية اعتبرت حياة الأفارقة ثمناً بخساً لتحقيق الطموحات الإمبريالية، ومن ثَمّ فهي أداةٌ من أدوات الاستعمار التي أحدثت آثاراً وندوباً متنوعة.

ويُمثّل العنف الجماعي حجر الزاوية في بنية المشروع الاستعماري الأوروبي في إفريقيا، ولم يكن هذا العنف مجرد أداةٍ عرَضية للسيطرة، بل كان إستراتيجيةً ممنهجة لفرض الهيمنة، وإعادة تشكيل المجتمعات الإفريقية بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية. ويتطلب تحليل هذه الظاهرة تفكيك الأبعاد المتشابكة لأسبابها وأنماطها والآثار الكارثية الممتدة التي خلفتها.

هدف الدراسة ومحاورها:

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل «جريمة المذابح الجماعية»، وتفكيك هذه الظاهرة المعقدة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من بنية النظام الاستعماري، من خلال تحديد دوافعها المتشابكة، وأنماطها المتكررة، وإرثها الممتد حتى يومنا هذا، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: تعريف ومحددات المجازر والإبادة الجماعية.

ثانياً: دوافع جريمة المذابح الجماعية في إفريقيا ومنهجيتها: ثالوث الاستغلال والقمع والأيديولوجيا.

ثالثاً: أنماط العنف الممنهج وأساليبه: أدوات الإفناء.

رابعاً: إرث المذابح الجماعية في إفريقيا والذاكرة التاريخية.

مصادر الدراسة:

وتقوم هذه الورقة على عدد من المصادر والمراجع الأصلية التي رصدت المذابح الجماعية في إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية، وأهمها:

– بحث يوليني رابيلايس Yoleni Rabelais، المتدربة في «لجنة الكنائس للشؤون الدولية» التابعة لمجلس الكنائس العالمي، حول المذابح المرتكبة في إفريقيا خلال الفترة الاستعمارية، والذي اعتمده ونشره مجلس الكنائس العالمي، الدورة الحادية عشرة، ألمانيا، ٣١ أغسطس– ٨ سبتمبر ٢٠٢٢م.

Rabelais, Yoleni: Massacres Committed in Africa During Colonial Times, World Council of Churches, 11th Assembly, Germany, 31 August- 8 September 2022.

وهو وثيقة مهمة، ليس لمحتواها فحسب، بل لكونها في حدّ ذاتها عملاً «لاستعادة الذاكرة» ضد ما تسميه «النسيان العالمي»، بهدف الاعتراف ببعض المذابح المأساوية التي وقعت خلال الفترة الاستعمارية في إفريقيا. ولعل هذا الجهد الذي نشره «مجلس الكنائس العالمي»، هو خطوةٌ مهمة نحو مكافحة النسيان التاريخي الذي يكتنف هذه الجرائم.

– ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع الإبادة الجماعية أيضاً، دراسة جيسون برونر:

Bruner, Jason: Third-Party Actors and the Question of Genocide: Imperialism and the Question of Genocide in Colonial-Era Africa, in: Volker Benkert, Michael Mayer (eds.): Terrortimes, Terrorscapes, Continuities of Space, Time, and Memory in

Twentieth-Century War and Genocide, Purdue University Press. (2022).

وهو فصل في كتاب «أزمنة ومشاهد الإرهاب- استمرارية المكان والزمان والذاكرة في حروب وإبادات القرن العشرين»، حاول الكاتب أن يجيب فيه عن سؤال: لماذا نادراً ما يُطبّق مصطلحا «الإبادة الجماعية» genocide و«الإبادة الثقافية» cultural genocide على التجارب الإفريقية في الحقبة الاستعمارية، مقارنةً بشكلٍ خاص بأستراليا وأمريكا الشمالية للسكان الأصليين؟ وهل هناك صلة جوهرية بين الإبادة الجماعية، والاستعمار الاستيطاني settler colonialism، باعتباره متميزاً عن أشكال الإمبريالية الأخرى؟. هذا فضلاً عن بعض وثائق الأرشيف البريطاني.

أولاً: تعريف ومحددات المجازر والإبادة الجماعية:

قبل الخوض في تفاصيل المذابح الجماعية، من الضروري تحديد الإطار المفاهيمي الذي يميز بين «المجزرة» و«الإبادة الجماعية»:

فالمجزرة Massacre:

تُعرّف بأنها: القتل العمد والوحشي لعدد كبير من الأشخاص، غالباً من المدنيين العُزّل، في فترة زمنية قصيرة وفي مكان محدد. ويركز هذا المفهوم على نطاق القتل ووحشيته، ولكنه لا يتطلب بالضرورة وجود نية لتدمير جماعة بأكملها. وفي السياق الاستعماري في إفريقيا؛ كانت «الحملات العقابية» غالباً ما تشتمل على مذابح مروعة كأداةٍ لبث الرعب.

أما الإبادة الجماعية Genocide:

فيُعدّ تعريفها أكثر تحديداً ودقة من الناحية القانونية والتاريخية. ووفقاً للمادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨م، تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها: «أيٌّ من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه»، وتشمل هذه الأفعال: قتل أعضاء من الجماعة، أو إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة، أو إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يُقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، أو فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة، أو نقل الأطفال قسراً من جماعة إلى أخرى[(١)].

ويكمن الفارق الجوهري في «النية Intent»؛ فالإبادة الجماعية تتطلب إثبات النية المُبَيَّتة لتدمير جماعة مستهدفة بعينها. وهذا التمييز حاسمٌ عند تحليل الفظائع التي ارتُكبت في الحقبة الاستعمارية، وبالتالي هذا الجانب المعنوي (النية) هو ما يميز الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم.

ولعل هذا الشرط القانوني، «النية»، هو ما جعل تطبيق المفهوم على العديد من الفظائع الاستعمارية أمراً إشكالياً. وهنا تبرز أهمية الطرح الذي قدّمه «جيسون برونر» في مقاله «الفاعلون من الطرف الثالث ومسألة الإبادة الجماعية»؛ حيث يرى برونر أن التركيز المفرط على «النية» الجنائية الواضحة، وعلى نموذج «الاستعمار الاستيطاني»، كما في أمريكا الشمالية وأستراليا، أدى إلى تهميش وإغفال التجارب الإفريقية المروعة التي لم تكن

(١) Bruner, Jason: Third-Party Actors and the Question of Genocide: Imperialism and the Question of Genocide in Colonial-Era Africa, in: Volker Benkert, Michael Mayer (eds.): Terrortimes, Terrorscapes, Continuities of Space, Time, and Memory in Twentieth-Century War and Genocide, Purdue University Press. (2022), p.135.

بالضرورة استيطانية ولكنها كانت مدمرة بنفس القدر. ويرى أن الإبادة ليست فقط في القتل المباشر، بل في «العمليات» و«الهياكل» التي تؤدي إلى تفكيك وتدمير جماعة «بصفتها هذه». وهذا يشمل «الإبادة الثقافية»، التي تُعدّ مكوِّناً أساسياً من الإبادة الجماعية، وتشمل تدمير اللغة والدين والمؤسسات الاجتماعية وكل ما يُشكّل هوية الجماعة. وعندما ننظر من هذا المنظور الواسع؛ ندرك أن عنف الاستعمار في إفريقيا لم يكن مجرد سلسلة من المذابح، بل كان «منطقاً إبادياً» شاملاً[(١)].

وفي الحالة الإفريقية؛ كثيرٌ من الفظائع الاستعمارية ترقى لمستوى الإبادة الجماعية، حتى لو لم يتم الاعتراف بها قانوناً في حينه، والمثال الأبرز على ذلك هو إبادة شعبَي الهيريرو والناما في جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا حالياً) بين عامي ١٩٠٤م و١٩٠٨م، والتي اعترفت بها ألمانيا مؤخراً كإبادة جماعية. حيث صدر «أمر الإبادة» Vernichtungsbefehl صراحةً من القائد الألماني لوثر فون تروثا، مما لا يدع مجالاً للشك في وجود «نية التدمير»[(٢)].

وتُظهر الدراسات النقدية لجرائم الدولة وجود إجماع على الطبيعة العنيفة والقمعية للدول الاستعمارية. ومع ذلك؛ فقد أهملت دراسات الحالة والبحوث التجريبية دراسة العلاقات الاستعمارية أو جرائم الدولة في السياقات الاستعمارية. وفي هذه السياقات؛ تعمل الدول كهياكل سلطة تقوم، نظراً لتكوينها المناهض للديمقراطية، بتنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على هيمنة وقمع الرعايا المستعمَرين. بمعنى آخر: كانت الدولة الاستعمارية هي الأداة التي تجعل هيمنة دولة أو أمة أو مجتمع على دولة أو أمة أو مجتمع آخر ممكنة[(٣)].

وعلى الرغم من أن عدداً من مناطق إفريقيا الاستعمارية خضعت للكثير، إن لم يكن لمعظم، من القوى الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية والبيولوجية نفسها التي يمكن العثور عليها في أستراليا أو أمريكا الشمالية، والتي وصفها الباحثون في تلك السياقات بأنها إبادة جماعية، فإنه نادراً ما وُصفت هذه التجارب بأنها إبادة جماعية فيما يتعلق بإفريقيا المستعمَرة، حتى مع وجود نسخة موسعة من تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨م لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تجد الإبادة الجماعية ليس في التطوير المتعمد لحملة ذبح ممنهجة أو بيروقراطية، بقدر ما تجدها في العمليات طويلة الأمد التي كانت مع ذلك مشبعة بـ«أيديولوجية إقصائية عنصرية». وعادةً ما تقتصر النقاشات حول الإبادة الجماعية وإفريقيا على حالات العنف الجماعي في سياقات مثل جنوب غرب إفريقيا الألمانية، أو رواندا، أو السودان[(٤)].

وفيما يتعلق بمناقشات العنف والإبادة الجماعية في الحقبة الاستعمارية؛ فإن أكثر هذه الافتراضات التي تم تحديها تتعلق بمسألة «نية التدمير». أي: إذا كانت الإبادة الجماعية جريمةً

(١) Ibid.

(٢) Nicolas PATIN: The massacre of the Herero and Nama: A colonial laboratory for genocide?, available at: https://ehne.fr/encyclopedia/themes/europe-europeans-and-world/europe-and-colonial-wars/massacre-herero-and-nama-a-colonial-laboratory-genocide.

(٣) Atiles-Osoria, José: Colonial State Crimes and the CARICOM Mobilization for Reparation and Justice, State Crime Journal, Vol.7, No.2, State Crime and Colonialism (Autumn 2018), p.351.

(٤) Bruner, Jason: Op. Cit., p.134.

في المقــام الأول؛ فكيف يمكــن للمرء تحديد الأدلة التاريخية الكافية لإثبات نية المستعمرين الغربيين في إبادة الشعوب الأصلية؟!

غالبــاً ما يكون مــن الصعــب العثور على مثل هذه النية في الســياقات الاستعمارية؛ لأن العمليات والسياســات التــي أدت إلى وفيات مفرطة لا تشبه دائماً نماذج النية الجنائية التي أُسســت في محاكمات نورمبــرج أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد يكون من الصعب بشكلٍ خاص تحديد نية الإبادة التي تُشكّل جريمة الإبادة الجماعية، كمــا حددتها الأمم المتحدة، عند معالجة الانتشار المميت للأمراض بسبب نقص المناعة والظــروف الاجتماعية المتغيرة التي أحدثها الاستعمار.

ومع ذلك؛ كان «خطاب الانقراض» منتشــراً وشائعاً في الأدب الغربي والنقاشات السياسية والثقافية في القرن التاســع عشر. وفي بعض الســياقات الاســتعمارية؛ قد يكون الســجل التاريخي شــحيحاً لأن الوثائق لم تكن موجودة فــي المقــام الأول، أو لأنها دُمــرت أو أُخفيت لاحقاً. علاوةً على ذلك؛ فإن سياســات الحقبة الاســتعمارية، كما تجلّت على سبيل المثال في القوانيــن التي حظرت أو غيّرت بعمق الطقوس وعلاقات الزواج والأسرة والزراعة والصيد وما إلى ذلك، غالباً ما تطمس الخط الفاصل الذي يميز بين الإبــادة الجماعية والإبادة الثقافية[١].

وعلــى الرغم مــن أن فرانز فانــون أطلق على تجارة الرقيق عبر الأطلســي «الإبادة الجماعية غير الدموية»؛ فإنه لم يتم وصف الاستعمار في إفريقيا بأنه «إبادة جماعية» بشكلٍ مطلق.

فإلى أي مدى ينطبق التحديد الســابق على ما ارتُكب من مذابح جماعية في إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية؟ هذا ما توضحه الصفحات القادمة.

ثـانيـاً: دوافــع جـريـمـة الـمـذابـح الجماعية في إفريقيا ومنهجيتها: ثالوث الاستغلال والقمع والأيديولوجيا:

اتســم الاســتعمار الأوروبي فــي إفريقيا ابتــداءً من القرن التاســع عشــر، مــع ذروة الصعود الرأسمالي في أوروبا الغربية، بالطابع الاستغلالي، واستهدف أجزاءً واسعة من العالم القديــم في إفريقيــا وآســيا. ويمكن تصنيف الدوافع الكامنة وراء المذابح الاستعمارية ضمن ثلاثــة دوافع مترابطــة ومتداخلة ومتجذرة في الفكر والممارسة الاستعمارية:

١- الهيمنة الاقتصادية واستغلال الموارد:

فقد كان المحرك الأساســي للاســتعمار هو الجشــع الاقتصــادي؛ فالأراضي الخصبة، والمــوارد الطبيعيــة مثــل (المطــاط، العاج، الألمــاس، النحــاس)، والحاجــة إلــى عمالة رخيصة، كلها شــكّلت مبرراً لاســتخدام القوة المفرطــة. وعندما كانــت المجتمعات المحلية تقاوم مصادرة أراضيها أو العمل القســري؛ كان الرد الاستعماري عنيفاً بشكلٍ مفرط، فالأراضي والماشية كانت ضروريةً لأســلوب حياة شعبَي الهيريرو والناما، وكان اســتيلاء المســتوطنين الألمان عليها هو الشــرارة المباشــرة للصراع، وهذا الدافع هو ما يفســر الوحشية المفرطة، فالقضاء على الســكان الأصليين لم يكن هدفاً بحدّ ذاته، بل كان وسيلةً لإخلاء الأرض من أجل الاستغلال الاقتصادي.

وتُعدّ **دولـة الكونغـو الحـرة**، التي كانت ملكيةً خاصة للملــك ليوبولد الثانــي، المثال الأكثر دموية على ذلــك، حيث أدى نظــام الحصص القسري لجمع المطاط إلى مقتل ما يُقدّر بنحو ١٠ ملايين إفريقي من خلال القتل المباشــر،

(١) Bruner, Jason: Op. Cit., p.135.

والتشـــويه (قطع الأيدي)، والإرهاق، والمجاعة. ومن أمثلة ذلك:

أ- مذابح الاستعمار البلجيكي في دولة الكونغو الحرة (١٨٨٥-١٩٠٨م):

تُعتبر هذه الحالة النموذج الأكثر تطرفاً؛ إذ ارتبطت هذه الفظائع بشكلٍ أساسي بسياسات العمل القســري المســتخدَمة لجمع المطاط الطبيعــي للتصدير، فقد حــوّل الملك ليوبولد الثاني المستعمرة إلى معسكر عمل ضخم لجمع المطاط والعاج، وأدى نظام الحصص القســرية إلى مقتل مــا يُقدّر بـ١٠ ملايين شــخص من خلال العمل حتى الموت، والمجاعة، والعقوبات الوحشية كبتر الأيدي، والأمراض. ولم تكن هذه «مذبحــة» بالمعنى التقليــدي لإطلاق النار، بل كانت إبادةً بطيئة وممنهجة دافعها الربح.

وقد وعد الملك ليوبولد الثاني بمهمة إنسانية وخيرية من شأنها تحســين حياة الأفارقة. في المقابل؛ منحه القادة الأوروبيون المجتمعون في مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م مساحة مليونَي كيلو متر مربع لتأســيس مســتعمرة خاصة به يفعل فيها ما يشــاء، أطلق عليها اسم «دولة الكونغو الحرة»، وســرعان ما تحولت إلى نظام وحشي واســتغلالي، اعتمد على العمل القسري لزراعة وتجارة المطاط والعاج والمعادن.

بالإضافــة إلى ذلك؛ اختطف المســؤولون الاســتعماريون الأطفال الأيتام من مجتمعاتهم ونقلوهم إلى ما يُســمّى بـ«مستعمرات الأطفال» للعمل أو للتدريب كجنود، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥٠٪ منهم ماتوا هناك. وربما لم يطأ ليوبولــد الثاني الكونغو قط، لكنه صب أرباحها في بلجيكا وفي جيوبه، وبنى متحف إفريقيا على أراضي قصره في تيرفورين، مع «حديقة حيوان بشرية» في محيطه ضمت ٢٦٧ كونغولياً[١].

وكما قال بادي بــادرو Pade Badru؛ من الصعب كتابــة تاريخ الغرب دون الإشــارة إلى الدور الحاســم الذي لعبته دولة الكونغو الحرة في تطويــر القوة الصناعيــة الغربية، وخاصةً قوة الإمبراطورية البلجيكية. فالكونغو وتاريخها المضطرب إلى الآن كلاهمــا من صنع الغرب، وعلى هــذا النحو؛ فإن المصالــح الاقتصادية للغــرب، في معظمهــا، تحدد محتوى وشــكل التطــورات السياســية والاجتماعيــة هناك. وبالتالــي؛ لا يســتطيع الغرب أن يعفي نفســه أخلاقياً من الاضطرابات السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية[٢].

وقد شــهدت دولة الكونغــو الحرة حوادث متكررة للقتل الجماعي، ففي عام ١٩٠٢م قامت إدارة العدل هناك باستدعاء الضابط البلجيكي «لوثــاري» Lothari، وذلــك بعــد ضغطٍ من بريطانيا، لاتهامــه بارتكاب جرائم قتل جماعي في حوض مونجلا التابع لامتياز شركة أنتويرب. ومن الاتهامات التي وُجّهت إليه: القتل الجماعي لقبائــل البودجا Budja الذيــن انتفضوا ضد الممارسات الاستعمارية. وفي عام ١٩٠٣م، قام الضابط البلجيكي «فرانسكي» بارتكاب مجزرة إنســانية ضد جنوده من الأفارقة الذين خالفوا التعليمــات بقتــل الأهالي من أجــل المطاط، ونتــج عن ذلك احتجاج بريطانيا لمقتل رعاياها

(١) Rabelais, Yoleni: Massacres Committed in Africa During Colonial Times, World Council of Churches, 11th Assembly, Germany, 31 August-8 September 2022.

(٢) Badru, Pade: Ethnic and State Formation in Post-colonial Africa: A comparative study of Ethnic Genocide in the Congo, Liberia, Nigeria, and Rwanda-Burundi, Journal of Third World Studies, Vol.27, No.2, Third World Problem and Issues in Historical Perspective, 2010, p.150.

البريطانيين[١].

وفي ٢٥ يوليو ١٩٠٣م، اعترف الضابط البلجيكي المتقاعد «سقراط هاليوبولس» بالفظائع التي ارتُكبت في دولة الكونغو الحرة، وعن تقديمه الاستقالة لعدم قدرته على تنفيذ الأوامر العسكرية الموجهة ضد الأهالي، وأوضح أن مهمتهم هي التجوال وارتكاب المجازر ضد الأهالي هناك[٢].

ولا تزال مذبحة بوليما The Massacres of Bolima هي الأبرز في تاريخ المجازر الإنسانية في دولة الكونغو الحرة. ففي عام ١٩٠٥م، استقصت لجنة تقصي الحقائق البلجيكية CP الأمر بشأن أعداد القتلى في تلك المجزرة، وشهود العيان عليها، حيث كان شهود العيان من رجال الإرساليات البروتستانتية في محطة بارينجا، وتم إحضار زعيم قبيلة البوليما ومعه ٢٠ شاهداً وفي يده ١١٠ غصناً، كل غصن يمثل شخصاً قد تم ذبحه على يد وكلاء شركة أبيير للمطاط، لنقص كميات المطاط المطلوبة من أهالي قرية بوليما[٣].

وقد اتسقت رواية زعيم القبيلة مع شهود العيان الأجانب، الذين وضّحوا تفاصيل الحملة العسكرية التي جردتها الإدارة الاستعمارية بالتنسيق مع شركة أبيير، والتي بدأت بأوامر من قائد المنطقة البلجيكي والمدير التنفيذي المناوب لمحطة بارينجا، وبناءً على أوامره تم اعتقال زعيم القبيلة واقتياده إلى محطة مومبونا Mompona ليتم استجوابه عن عدم استيفاء قبيلته حصص المطاط المفروضة عليهم. وفي ليلة تسليم المطاط قام جنود القوة الشعبية بالهجوم على قرية بوليما، وقتلوا أكثر من ١١٠ شخصاً[٤].

ب- مذبحة باتيبا Batepa في ساوتومي وبرينسيب عام ١٩٥٣م:

اندلعت الثورة كردّ فعلٍ مباشر على محاولة فرض العمل القسري في مزارع الكاكاو، وقوبلت بقمع دموي من القوات الاستعمارية البرتغالية في سٍاوتومي وبرينسيب. وكان محور الأحداث قراراً من الحاكم العام آنذاك، «كارلوس غورغوليو»، بإجبار السكان الأصليين على العمل في مزارع الكاكاو والبن والأشغال العامة. ونظراً لوجود نقص مزمن في العمالة في الأرخبيل، كان معظم العمال من الأنجوليين ومواطني الرأس الأخضر. وفي المزارع؛ كان العمل غير مدفوع الأجر، أو كانت الأجور زهيدة، وكان العنف القائم على الجَلد بالسوط مستمراً، وأدت محاولة فرض العمل القسري على السكان إلى ثورة في أوائل عام ١٩٥٣م، تم صدها بالقنابل اليدوية والرشاشات، الأمر الذي أدى إلى فرار السكان الأصليين إلى الحقول والغابات[٥].

ثم قامت الإدارة الاستعمارية بتسليح المستوطنين والخدم، وبدأت ما يُسمّى بـ«الصيد الأسود black hunt» بنتائج وحشية، وإعدامات بإجراءات موجزة، وإحراق منازل، واغتصاب نساء، وأخذ ألف من سكان ساوتومي إلى

(١) مصطفى عبدالعال: الاستغلال الاستعماري في دولة الكونغو الحرة (١٨٨٥-١٩٠٨م)، تقديم أ.د. السيد فليفل، سلسلة إفريقيات، ع٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص٢٧٨.

(٢) F. O. 403/338/96: Sir C. Phipps to the Marquess of Lansdowne, Inclosure 1, Extract from "West Africa", Brussels, August 1, 1908, مصطفى عبدالعال: مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧٩.

(٤) F. O. 403/364/163: Sir C. Phipps to the Marquess of Lansdowne, Brussels, October ١٤، ١٩٠٥، مصطفى عبد العال: المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٥) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

السجون حيث تعرضوا للتعذيب، وقُتل بعضهم، وأُخذ جميعهم تقريباً إلى معسكرات العمل القسري. وتشير مصادر ساوتومي إلى حوالي ١٠٣٢ حالة وفاة، وتشير المصادر البرتغالية إلى حوالي ٢٠٠ حالة. لذلك؛ من الصعب تحديد عدد الضحايا بأي قدرٍ من اليقين التاريخي. وتُعتبر هذه المذبحة الحلقة التأسيسية للقومية في ساوتومي، وتحوّل ضحاياها إلى أبطال من أجل حرية الوطن[١].

٢- الدافع السياسي (السيطرة) عن طريق القمع العسكري وإخضاع المقاومة:

كانت أي مقاومة، سواءً كانت انتفاضةً مسلحةً أو احتجاجاً سلمياً، تُقابل بعنف غير متناسب بهدف سحقها في المهد وردع أي محاولات مستقبلية. ومن ثَمّ كان إخضاع الشعوب الإفريقية يتطلب كسر بنيتها السياسية والاجتماعية، واستُخدم العنف المفرط كإستراتيجية لـ«التهدئة» Pacification، وهو مصطلح مُلطّف لحملات الإرهاب التي كانت تهدف إلى سحق أي مقاومة حالية أو محتملة.

أ- ثورة الماجي ماجي في تنزانيا (١٩٠٥-١٩٠٧م):

هي ثورة مسلحة للأفارقة المسلمين والروحانيين ضد الحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا الألمانية (تنزانيا حالياً)[٢]، وأطلقت عليها الأدبيات الاستعمارية «تمرداً».

اندلعت هذه الثورة بسبب سياسة ألمانية تهدف إلى إجبار السكان الأصليين على زراعة القطن للتصدير[٣]، ومات خلالها ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ ألف إفريقي.

ففي أعقاب الصراع على إفريقيا بين القوى الأوروبية الكبرى، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، عززت ألمانيا سيطرتها على العديد من المستعمرات الإفريقية؛ كانت شرق إفريقيا الألمانية تضم (تنزانيا، ورواندا، وبوروندي، وجزءاً من موزمبيق)، وكان للألمان سيطرة ضعيفة نسبياً عليها، ومع ذلك فقد حافظوا على نظام من الحصون في جميع أنحاء المناطق الداخلية من الإقليم ومارسوا بعض السيطرة عليها. ونظراً لضعف سيطرتهم على المستعمرة؛ لجؤوا إلى تكتيكات قمعية عنيفة للسيطرة على السكان[٤].

وقد بدأت الثورة كحركة شعبية بين الفلاحين الذين عانوا من مساوئ الحكم الألماني، ثم قوّى من خطورتها انتشار المعتقدات الدينية التي وصلت بها إلى الذروة. وكانت البداية الحقيقية لها عندما حاول حكام شرق إفريقيا الألمانية زراعة القطن على نطاقٍ واسع، بعد فشل زراعته في الساحل الشمالي فاقتصرت التجربة على

(١) Ibid.

(٢) لم تكن ثورة الماجي ماجي هي الأولى ضد الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، لكنها اختلفت اختلافاً جوهرياً في إستراتيجيتها، وتنوعها الإثني، ونطاقها الجغرافي، ووحدتها وقوة تنظيمها، ومدى ما استطاعت تحقيقه من نجاح. اعتبرتها المصادر التاريخية أكبر تحدٍّ للاستعمار الألماني في شرق إفريقيا خلال تلك الفترة. انظر: عبدالرحمن بوسليماني: الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا ١٨٨٥-١٩١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر ٢- أبو القاسم سعد الله، ٢٠١٧م، ص١١٥.

(٣) تعددت أسباب هذه الثورة وإن اتفقت في المضمون، فهي ثورة ضد المستعمر وأساليبه ووسائله في استغلال الشعوب، فقد ثار الشعب الإفريقي في شرق إفريقيا ضد وسائل الألمان الاستعمارية في فرض الضرائب ونظام العمل الجماعي والإجباري، سواءً في رصف الطرق أو في المزارع الأوروبية، كما ثار الأفارقة ضد نظم الحكم المحلية التي لم يتقبلها السكان. ولخّص جوليوس نيريري أسباب الثورة حينما أشار إلى أن السعي نحو الحرية كان من أبرز الأسباب وراء القيام بهذه الثورة. انظر: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٨٣، عبدالرحمن بوسليماني: مرجع سابق، ص (١١٥-١١٦).

(٤) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

الجنــوب، واعتقد الألمان أن الزراعة الفردية لا تجدي لإنتاج القطن على نطاقٍ واسع، لذا أصدر الحاكــم الألماني أوامره بوضــع خطة لزراعة القطن، وطالب بتنفيذهــا في منطقة التجارب بالقرب من نهر روفيجي. وطبقاً لهذا المشروع؛ فإن كل قريــة أُجبرت على زراعــة القطن في مســاحات مخصصة، لذا كان القطن في نظر الوطنيين رمزاً للوجــود الأجنبي، بدليل أنه في عدة مناطق أحرق الثوار المحصول في الحقول، وعُرفت ثورة الماجي ماجي بـ«ثورة القطن»(١).

وقد اســتطاع الألمان القضــاء على الثورة تدريجياً، حيث كانت الأسلحة الأوروبية الحديثة، واستخدام النظم الحربية التي لم يألفها الثوار، عاملاً فعّالاً في تشتيت جهود الوطنيين وأرغمتهم على الاستســلام. واعتمد الألمان على سياسة تدمير المحاصيل، وما ترتب عليها من انتشــار الدمار والخراب والجوع؛ إذ قامت خطتهم على أســاس إحداث مجاعة في كل المناطق الثائرة، كما نجحوا في محاصرة الثوار في اتجاه بحيرة نياســا. وقد غطّت المجاعة الأرض، وأتت على الأخضر واليابس، وتســاقط الناس من شــدة الجوع، على نحو ما يحدث اليوم في غزة، لدرجة أن الإحصائيات أشارت إلى موت عددٍ كبير من السكان من الجوع فقط، فضلاً عن مصرع ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف إفريقي شاركوا في الثورة(٢).

لقــد اتخذت الســلطات الألمانيــة تدابير صارمة للقضاء على الثورة بكل وحشية، وتحقيق نصرٍ عسكري شامل، وكان الغرض من هذا هو إعادة هيبــة الإمبراطوريــة الألمانية، وحكمها الاستعماري في المنطقة. وعلى هذا الأساس؛ لم يتردد الجنرال «يوانينز» Major Johannes، الذي أُوكلت إليه مهمة إخماد الجهات الجنوبية، في اتباع إستراتيجية الإبادة الجماعية، وسياسة الأرض المحروقــة، لكي يحــرم المقاومة من الدعم والطعام، بهدف كسر إرادة المقاومة عبر إفناء المجتمعات التــي تدعمها. فقامت قواته بتدمير محاصيل الأهالي، وحرق القرى ومخازن الحبــوب، وكل ما يمكن أن يكون وســيلةً لدعم الثــوار، كما تم تهجير الكثير مــن الأهالي إلى معازل قاحلة للإقامة فيها(٣). وكان عنف القضاء على الثورة، وإحــداث الخراب والدمار وبالتالي المجاعة، من أسباب ضعف روح المقاومة لدى شعب تنجانيقا.

ب- مذابح الاستعمار الفرنسي في مدغشقر ٢٩ مارس ١٩٤٧م:

قمعــت فرنســا المقاومة في مدغشــقر بوحشــية، مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف، كانت الرسالة واضحة: «تكلفة المطالبة بالحرية هي المــوت الجماعي». فقد انتفض الشــعب الملجاشــي لتحرير نفســه من نير الاستعمار الفرنســي، فردت فرنســا على هذه الانتفاضة بجريمة كبرى خلّفت عشرات الآلاف من القتلى. فقد هاجم عدة مئات من الثوار، وهم مجموعة من الفلاحين الفقراء المسلحين ببنادق قديمة، المعسكر العسكري في مورامانجا، شرق جزيرة مدغشــقر، كانت هذه هي الإشــارة لانتفاضة أشعلت مستعمرة مدغشــقر الفرنسية(٤) قبالة

(١) عبدالله عبدالرازق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص (٢٨٤، ٢٨٥).

(٢) اختلفت التقديرات لعدد القتلى ما بين ٧٥ ألف و٣٠٠ ألف إفريقي، ويرجع هذا التضارب إلى عدم القدرة على حصر أعداد القتلى، خاصةً الذين ماتوا من المجاعة وليس من الحرب ضد الألمان. انظر: عبدالله عبدالرازق إبراهيم، شوقي الجمل: المرجع السابق، ص٢٩١.

(٣) عبدالرحمن بوسليماني: مرجع سابق، ص١٢٤.

(٤) كانت مدغشقر خلال عصر الحكم الفرنسي محطة تقع في منتصف الطريق بين المستعمرات الفرنسية في غرب

الساحل الإفريقي في المحيط الهندي لمدة عامين تقريباً. ولم يكن إنشاء جمعية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، قبل بضعة أشهر، كافياً لإطفاء الشعلة القومية التي أُوقدت في الجزيرة الحمراء، الكبيرة بحجم فرنسا وبلجيكا، والتي كانت لفترةٍ طويلة مسرحاً للتنافس الفرنسي البريطاني قبل أن توضع تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية في عام ١٨٩٦م. إن عودة الجنود الملجاشيين المشاة الذين تم تجنيدهم في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، والظروف المعيشية البائسة للسكان الأصليين، ونشاط الحركات القومية والجمعيات السرية، كلها عوامل غذّت الرغبة في الاستقلال وعجّلت باندلاع الثورة[(١)].

وتشابهت ثورة ملاجاش في نواحٍ عديدة مع ثورة الماجي ماجي المبكرة ضدّ الحكم الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا الألمانية عامي ١٩٠٥م و١٩٠٦م، فقد ظن ثوار الماجي ماجي أن الرصاص الألماني سوف يتحول إلى ماء عند مغادرته فوهات البنادق، وحدث الشيء نفسه أثناء ثورة الملاجاش، وقام الثوار بحرابهم المسنونة بمهاجمة القوات الفرنسية المسلحة بالبنادق والمدافع الرشاشة الحديثة، وساروا في صفوف متراصة يصيحون «رانو رانو» أي: الماء الماء، كتعويذة سحرية من أجل تحويل الرصاص إلى ماء عند مغادرته فوهات البنادق والمدافع.. وهكذا كانت الخسائر كبيرةً في صفوف الملاجاشيين[(٢)]، وبالتالي كان العنف الاستعماري الفرنسي «إبادياً في أهدافه»، و«غالباً ما كان تدمير قبائل بأكملها هو منطقه الصريح»، على نحو ما جرى في مدغشقر وغيرها من مناطق الاستعمار الفرنسي في إفريقيا[(٣)].

ج- مذابح الاستعمار الفرنسي في توجو (مذبحة بيا-هودو Pya-Hodo) ٢١ يونيو ١٩٥٧م:

استغل السكان زيارة بعثة الأمم المتحدة، بقيادة الرئيس الليبيري، للتعبير عن إحباطهم من الإدارة الاستعمارية الفرنسية في توجو. وفي مواجهة معارضة القرويين لأمر اعتقال شخص يدعى «بويو موكبي» أطلقت القوات الاستعمارية، بأوامر من نائب قائد الدائرة، النار على الحشد المتجمع في السوق، فكانت مذبحة قُتل فيها حوالي عشرون شخصاً وجُرح العديد. ولم يكن أمام البعثة خيارٌ سوى استنكار الحادث في سياق الوضع السياسي في ذلك الوقت، الذي وصفته بأنه متوتر ومرير وقاتل. وبينما كان يُعتقد أن المنطقة تخضع للإدارة الفرنسية؛ تم اكتشاف أن الضحايا كانوا متظاهرين لصالح استقلال توجو الفوري، وهو موقف يتبناه حزب «لجنة الوحدة التوجولية» CUT وحركة جوفينتو. وبعد عام تقريباً من هذا القمع، وتحديداً في ٢٧ أبريل ١٩٥٨م، فضّل سكان هذه المنطقة، مثل غالبية التوجوليين، الاستقلال على الحكم الذاتي الداخلي. ولاحقاً،

إفريقيا وتلك الموجودة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، لكن بدأت عزلة الجزيرة في التلاشي منذ الحرب العالمية الثانية بينها وبين القارة الإفريقية، فقد احتلت القوات البريطانية الجزيرة وكان العديد منها من القوات الإفريقية، وبدأ طلاب ملاجاش يتوجهون بأعداد كبيرة إلى فرنسا للدراسة بعد الحرب، حيث قابلوا طلاباً آخرين يتحدثون الفرنسية من منطقة غرب إفريقيا، وشعروا بالألفة والقرب الشديد منهم أكثر بكثير من طلاب جنوب شرق آسيا. وكان العامل الفاصل هنا أن تاريخ كفاح مدغشقر للاستقلال قد تزامن مع عصر الثورة الإفريقية وليس الآسيوية. انظر: رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: إفريقيا منذ عام ١٨٠٠، ترجمة فريد جورج بورى، مراجعة: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٠٧.

(١) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٢) رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: المرجع السابق، ص٣٠٨.

(٣) Bruner, Jason: Op. Cit., p.139.

في عهد الحـــزب الواحد RPT، وفي ذكرى كل أولئك الذين ســـقطوا تحت رصاص المستعمر الفرنسي، في ٢١ يونيو ١٩٥٧م، أُقيمت لوحة من الرخام الأبيض في بيا-هودو، مع النقش التالي: «لقد ماتوا لكي تحيا توجو»، تُقدّم هذه الكلمات أســـماء ضحايا هذه المذبحة العشرين أو نحو ذلك، وتذكر نضال شعب توجو لتحرير أنفسهم من نير الاستعمار[١].

د- مذابح النظام العنصري في جنوب إفريقيا:

- مذبحة شاربفيل، ٢١ مارس ١٩٦٠م:

فتحـــت الشـــرطة الأفريكانيـــة العنصرية النـــار على مجموعة مـــن المتظاهرين الأفارقة غير المســـلحين من جنوب إفريقيا، حيث قُتل ٦٩ شـــخصاً وجُـــرح ١٨٠ في وابـــل من نيران الرشاشـــات[٢]. كان المتظاهرون يحتجون على قيود حكومـــة جنوب إفريقيا علـــى حركة غير البيض، وكان الوضع العام للمتظاهرين احتفالياً أكثر من كونـــه عدوانياً. وفـــي أعقاب مذبحة شـــاربفيل؛ اندلعت الاحتجاجات في كيب تاون، وتـــم اعتقال أكثر من ١٠٠٠٠ شـــخص قبل أن تستعيد القوات الحكومية النظام.

وقد كانـــت هـــذه المذبحة نقطـــة تحوّل فـــي حركة المقاومـــة الوطنيـــة؛ إذ انتقلت من المقاومة السلمية إلى المقاومة المسلحة، فقد أقنع الحادث زعيـــم مناهضة الفصل العنصري نيلســـون مانديلا بالتخلي عن موقفه الســـلمي وتنظيم جماعات شـــبه عسكرية لمحاربة نظام الفصـــل العنصري في جنوب إفريقيا. وفي عام ١٩٦٤م، بعـــد بعض الأعمال العســـكرية، أُدين مانديـــلا بالخيانة وحُكم عليه بالســـجن مدى الحياة. وقـــد أعلنت الجمعيـــة العامة في عام ١٩٦٦م ذلك اليوم يوماً دولياً للقضاء على التمييز العنصري، لتكريم وإحياء ذكرى القتلى والجرحى في الكفاح ضد الفصل العنصري في شـــاربفيل بجنوب إفريقيـــا، في ٢١ مارس ١٩٦٠م[٣]. وقد أُطلق سراحه بعد ٢٧ عاماً من السجن، وفي عام ١٩٩٤م انتُخب مانديلا رئيساً ليصبح أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا.

- مذبحة لانجا في ٢١ مارس ١٩٨٥م:

ومن المذابـــح التي ارتكبهـــا نظام الفصل العنصري في جنـــوب إفريقيا أيضـــاً: مذبحة لانجا في ٢١ مـــارس ١٩٨٥م، حيث فتح أفراد شـــرطة جنوب إفريقيـــا النار على حشـــدٍ من الأفارقـــة تجمعوا في طريق مادونا بين أويتنهاج وبلدة لانجا في كيب الشرقية، بجنوب إفريقيا. كان الحشد يحضر جنازة واحد من الستة الذين قتلتهم شرطة الفصل العنصري (الأبارتهيد) في ١٧ مارس ١٩٨٥م، وكانوا قد تجمعوا في ساحة مادونـــا متجهين نحو المنـــزل الذي أُقيمت فيه الجنازة، عندما سدّت الشرطة الطريق بمركبتين مصفحتين وأمرت الحشـــد بالتفـــرق. وعندما فشـــل الحشـــد في الامتثال على الفور فتحت الشرطة النار على الحشد، مما أسفر عن مقتل ٣٥ شخصاً وإصابة ٢٧ آخرين[٤].

هـ- مذابـح الاستعمـار فـي روديسيـا الجنوبيـة (زيمبابوي):

(مذبحـــة نيادزونيا ٥ أغســـطس ١٩٧٦م، ومذبحة تشيمويو، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٧٧م).

(١) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٢) Sibeko, David M.: The Sharpeville massacre of 20 March 1960: its historic significance in the struggle against apartheid, Notes and documents, (UN. Centre against Apartheid), New York, Mar. 1984, p.2.

(٣) السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة: الدورة ٧٧، الجلسة ٦٢، نيويورك، ٢١ مارس ٢٠٢٣م، ص٦.

(٤) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

خلال حــرب تحريــر روديســيا الجنوبية (زيمبابوي) تبرز مذبحتان وحشــيتان، ارتكبهما النظام الاستعماري في موزمبيق المجاورة، ضد اللاجئين ومقاتلي الحرية الزيمبابويين. في كلٍّ مــن هاتين المذبحتين، فقَــدَ أكثر من ألف من مقاتلي الحرية واللاجئين والأطفال الزيمبابويين حياتهم، علــى أيدي حكومةٍ اســتعمارية كانت تقاوم مد وســعي غالبية الزيمبابويين الأصليين من أجل الحرية والاستقلال[١].

فقد حصل الجنود الاستعماريون الذين كانوا يعملون مع أحد مقاتلــي الحرية على معلومات اســتخباراتية حول موقع مخيم اللاجئين، حيث كان يعيــش مقاتلو الحرية والفتيــان والفتيات غيــر المدربين الذين كانــوا ينتظرون التدريب والأطفال الصغــار. أطلق المتعــاون الداخلي «موريســون نياتي» صافرة، كانت إشارة طوارئ لسكان المخيم للقدوم إلى ساحة العرض، التي كانت تحتلها قوات العــدو آنذاك، قبل أن يفتح الروديســيون النار من مســافة قريبة. تبع ذلك مذبحة قُتل فيهــا المئات بالرصاص، أو غرقوا في النهر القريب فــي محاولتهم للهروب. وقد أشــارت وثائق جيش التحرير الوطني الإفريقي لزيمبابــوي ZANLA، التــي تم الاســتيلاء عليهــا بعد الغارة، إلــى أن ١٠٢٨ من أفرادهم قد قُتلوا، وهو رقــم أعلى بكثير من الرقم ٣٠٠ الذي ادعاه الروديســيون فــي البداية. كما أنه ليس من الواضــح ما إذا كان جيــش التحرير الوطني الإفريقي لزيمبابوي يحتفظ بســجلات للاجئين غير المقاتلين والأطفال الذين كانوا في المخيم. وقد دُفن القتلى في مقابر جماعية في نيادزونيا[٢].

ويُعتقد أن تشيمويو كان أكبر معسكر يديره مقاتلو الحرية فــي موزمبيق، وقد حوصر هذا المعســكر من ٢٣ إلــى ٢٥ نوفمبــر ١٩٧٧م، وذُبح الرجال والنســاء والأطفــال والمقاتلون وغير المقاتلين. ولا يــزال العدد الفعلي للذين ذُبحوا في تشــيمويو غير معروف، ولكنه يصل إلى الآلاف. وتتضح خطــورة هذه المذبحة في أكثر من ٢٠ مقبرة جماعية دُفن فيها الضحايا، وحقيقة استمرار اكتشاف مقابر جماعية أخرى في المنطقة[٣].

٣- الأيديولوجيا العنصرية والخطاب التبريري:

لتبرير هذا العنف، روّج الخطاب الاستعماري لأيديولوجيات عنصرية قائمــة على الداروينية الاجتماعية و«عبء الرجل الأبيض»، وتم تصوير الأفارقة على أنهم «متوحشون» أو «بدائيون» أو «أطفال»، مما أدى إلى نزع الإنسانية عنهم وجَعْل قتلهم أمراً مقبولاً، بل وواجباً في بعض الأحيان، دون وازعٍ أخلاقي. ومن أمثلة هذه المذابح:

أ- مذبحة سوتيك Sotik في كينيا ١٩٠٥م:

فلم يكن قتل ١٨٠٠ من أفراد عشــيرة تالاي من جماعــة الكيبســيجيس Kipsigis مجرد عقاب على ســرقة الماشــية، بــل كان جزءاً من عمليــة تطهير عرقي لتفريــغ «المرتفعات البيضاء» الخصبة للمستوطنين الأوروبيين، تحت مبرر أنها «مناســبة لتربية طفل أوروبي». فقد جاء قتل الرجال والنســاء والأطفال، بعد رفض أفراد المجتمع تسليم رؤوس الماشية التي زُعم أنها سُرقت من الماساي المقيمين في مقاطعة ناروك الحالية[٤].

(١) Ibid.

(٢) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٣) Ibid.

(٤) لابد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة البريطانية حلّت محل شركة شرق إفريقيا البريطانية في ممتلكاتها في شرق

وقد صرح حاكم مقاطعة كيريشو: «لقد مُحيت مذبحة سوتيك من كتب التاريخ، ليس فقط في المملكة المتحدة ولكن في كينيا أيضاً. إن ذبح حوالي ١٨٥٠ رجلاً وامرأة وطفلاً يمكن تصنيفه اليوم كإبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية. في عام ١٩٠٥م، استخدم الكولونيل هينيسي مدفع رشاش من طراز مكسيم لتنفيذ هذه المذبحة. استُخدمت هذه المذبحة لترهيب شعب الكيبسيجيس وطردهم بشكلٍ غير قانوني من وطنهم. برر المستعمرون هذا التطهير العرقي بالقول إن «المرتفعات البيضاء جيدة المياه، كانت مناسبة لتربية طفل أوروبي». وتم ترحيل ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ من أفراد عشيرة تالاي قسراً إلى جواسي، وهي منطقة كانوا يعلمون أنها غير صالحة للسكن البشري. كانت هذه عنصرية قاسية من أعلى درجة»[١].

ب- الحملات العقابية Punitive Expeditions:

كان هذا المصطلح المخفف هو التعبير الرسمي المستخدم لوصف المذابح المنظمة، مثل «حملة بنين العقابية» (١٨٩٧م) التي لم تكن مجرد انتقام، بل كانت خطوة إستراتيجية للسيطرة على المملكة ونهب كنوزها الفنية الشهيرة.

فقد كانت «حملة بنين العقابية»، المعروفة أيضاً باسم «حملة ١٨٩٧م»، مهمة عسكرية قادتها القوات البريطانية التي ضمت ١٢٠٠ رجل تحت قيادة الأدميرال السير «هاري روسون»، والتي غزت مدينة بنين عاصمة مملكة بنين. استمرت الحملة ١٧ يوماً، وسيطرت القوات الغازية سيطرةً كاملة على المملكة. وقد كانت الحملة البريطانية في المقام الأول عملًا انتقامياً للهجوم الذي تعرضت له قافلة من الضباط البريطانيين بقيادة القنصل العام بالإنابة «جيمس فيليبس»، وجنود محليين متنكرين في هيئة حمّالين وموسيقيين، حاولوا في عام ١٨٩٧م الوصول إلى مدينة بنين لمهاجمتها وعزل «الأوبا» (لقب الحاكم). لم ينجُ من الهجوم سوى ضابطين، وعُرف هذا الحادث باسم «مذبحة بنين». ومع ذلك، كانت الحملة جزءاً من محاولات بريطانية للسيطرة على المنطقة وضم بنين لاستغلال مواردها[٢].

ثالثاً: أنماط العنف الممنهج وأساليبه: أدوات الإفناء:

تكررت أساليب القتل الجماعي عبر المستعمرات المختلفة، مما يشير إلى وجود نمط استعماري مشترك تمثل في:

إفريقيا مطلع القرن العشرين، وقد ركزت خلال السنوات الثلاث الأولى من إدارتها لمحمية شرق إفريقيا على التعامل مع المقاومة القبائلية الكينية (الكيكويو، الماساي، الكامبا، النائدي) عن طريق سلسلة من الحملات التأديبية العسكرية لإخضاعهم. ومن هذه الحملات التأديبية مذبحة وادي كيدونج Kidong Valley في ٢٨ نوفمبر ١٨٩٥م، حيث اختطفت قافلة تابعة للاحتلال البريطاني بنتين من صغار الماساي، فقام المحاربون الماساي بقتل ٦٥٠ فرداً من القافلة، وخسر الماساي أربعين من المحاربين. وقد سمع عن هذه المذبحة أحد التجار البريطانيين العابرين، وهو أندرو ديك Andrew Dick، الذي قرر الانتقام ومهاجمة الماساي بمساعدة ثلاثة آخرين كانوا قريبين من المذبحة. وقد قتل ديك أكثر من مائة من الماساي، قبل أن يفقد هو حياته. وقد أجبرت هذه الحادثة المفزعة بريطانيا على التهدئة مع الماساي، وبرهنت على الضعف النسبي لها من ناحيةٍ أخرى. لمزيد من التفاصيل، انظر: هدى مرسي محمد مرسي: الماساي تحت الحكم البريطاني ١٨٨٥-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م، ص (٦٤، ٦٥).

(١) Rabelais, Yoleni: Op. Cit..

(٢) Ibid.

١- العقاب الجماعي:

ففي قمع انتفاضة «الماو ماو» في كينيا، كانت تتم معاقبة قرى بأكملها إذا اشتبه في دعم أحد أفرادها للمقاومة، ومثال ذلك:

- مذابح انتفاضة الماو ماو Mau Mau:

بدأت انتفاضة الماو ماو عام ١٩٥٢م كردّ فعلٍ على عدم المساواة والظلم في كينيا التي كانت تسيطر عليها بريطانيا. وهي حركة ثورية دامية، قامت بها جماعة من شعب الكيكويو، فقد زادت أعداد الكيكويو كثيراً خلال العصر الاستعماري، ولكن الأرض المتاحة لهم في الماضي قد استقر بها المستوطنون البيض، وأقاموا عليها مزارعهم المترامية الأطراف. وذكرت اللجنة الملكية لشرق إفريقيا في تقريرها عام ١٩٥٥م: «لقد تأثرنا كثيراً خلال فترة تحقيقنا من ظاهرة وجود مناطق معيّنة مكتظة بالسكان لدرجة تأخر الزراعة بها، مما أدى إلى تراجع كفاءتها، وأدت تلك الزيادة السكانية الكبيرة أيضاً إلى تدمير الموارد الطبيعية، ولم تجد العائلات أراضي جديدة لها، لذلك هاجرت أعدادٌ كبيرة من الكيكويو للعمل في المدن بأبخس الأجور أو في المزارع الأوروبية، وعاش الكثير منهم عاطلين عن العمل وانحرفوا إلى الجريمة»[(١)].

كانت استجابة الإدارة الاستعمارية حملة قمع شرسة ضد المقاومة، ولجأت الحكومة البريطانية إلى استخدام أساليب الحرب المضادة لحرب العصابات، وتم إخراج المزارعين الكيكويو من منازلهم المنعزلة المتفرقة، وأُرسلوا للإقامة في قرى يسهل الدفاع عنها والسيطرة عليها. وتم استجواب المتهمين بالتعاون مع الثوار بشدة بالغة في محاولة انتزاع اعترافات ومعلومات منهم، كما استخدمت معسكرات اعتقال للثوار الأسرى، وبها أساليب غنية للغاية للقضاء على المقاومة النفسية للسجناء، وبالتالي تخليهم عن أفكار ترى الحكومة خطورتها[(٢)].

وقد ترك الآلاف من مقاتلي الماو ماو منازلهم وأقاموا معسكرات في غابات أبردير وجبل كينيا، مما خلق قاعدةً مقاومة للحكومة.

وكانت الأعمال العدائية هادئةً نسبياً لبقية عام ١٩٥٢م، لكن العام التالي بدأ بسلسلة من عمليات القتل العنيفة للمزارعين الأوروبيين والأفارقة الموالين. صدم هذا السكان البيض بما يكفي للمطالبة بأن تتخذ الحكومة المزيد من الإجراءات لمكافحة الماو ماو، وهكذا وُضعت قوات الأمن الكينية تحت قيادة الجيش البريطاني، وبدأت في محاصرة معاقل الماو ماو في الغابات، ورافق ذلك طرد واسع النطاق لشعب الكيكويو من الأراضي التي تم اختيارها للمستوطنين الأوروبيين. وقد تبنت القوات الحكومية سياسة العقاب الجماعي، والتي كانت تهدف مرّةً أخرى إلى تقويض الدعم الشعبي للماو ماو.

بموجب هذه السياسة؛ إذا تم العثور على فرد من القرية مؤيداً للماو ماو، تتم معاقبة القرية بأكملها على هذا النحو، مما أدى إلى طرد العديد من الكيكويو، الذين أُجبروا على التخلي عن منازلهم وممتلكاتهم، وأُرسلوا إلى مناطق محددة كمعازل لهم. وقد استخدم البريطانيون الضرب والاعتداء الجنسي والإعدام، لانتزاع المعلومات من السجناء وإجبارهم على التخلي عن ولائهم لقضية مقاومة الاستعمار. وأدت عملية الطرد الجماعي إلى زيادة الغضب والخوف بين الكيكويو الذين عانوا بالفعل على مدى عقود من إعادة توزيع الأراضي، ودفعت المئات للانضمام

(١) رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٩٧.

إلى مقاتلي الماو ماو في الغابة[١].

وقد تصاعدت الانتفاضة بشكلٍ أكبر عندما نفذ مقاتلو الماو ماو هجومين كبيرين:

الأول: كان هجوماً على مركز شرطة نيفاشا، والذي أسفر عن هزيمة مهينة للشرطة وإطلاق سراح ١٧٣ سجيناً، العديد منهم من الماو ماو، من معسكر اعتقال مجاور.

والثاني: كان مذبحة الموالين من الكيكويو في لاري، حيث قُتل ما لا يقل عن ٩٧ كينياً.

استخدمت الحكومة الحادث لتصوير الماو ماو على أنهم متوحشون همجيون، ولم يُذكر رسمياً عدد مماثل من سجناء الماو ماو الذين قُتلوا بالرشاشات على يد القوات الحكومية في غابة أبردير. بدأت هذه الهجمات نمطاً من غارات الماو ماو ضد الشرطة والموالين استمر طوال عام ١٩٥٣م. وأدى التنظيم التدريجي لقوات المقاومة في الغابات إلى إنشاء وحدات عسكرية، على الرغم من أنها كانت محدودة بسبب نقص الأسلحة والإمدادات والتدريب[٢].

وقد قضت المحاكم البريطانية بأن معتقلي الماو ماو عانوا من جرائم ضد الإنسانية أثناء وجودهم في معسكرات الاعتقال خلال «حالة الطوارئ» بين عامي ١٩٥٢م و١٩٦٠م. وخلال هذه الفترة، تم وضع جميع سكان الكيكويو تقريباً- حوالي مليون ونصف المليون شخص- في قرى إبعاد محروسة أو معسكرات اعتقال. كما ألحق البريطانيون بشكل منهجي أشكالاً مختلفة من العنف الجسدي والنفسي والثقافي الشديد على الكيكويو خلال الخمسينيات. وفي الآونة الأخيرة، فقط حاول العلماء تقديم حجة لوصف هذا الجانب من الإمبريالية البريطانية بأنه «إبادة جماعية»[٣].

لقد تم القضاء على معظم الثوار بحلول عام ١٩٥٥م، بتكلفة مقدارها ٢٠ مليون جنيه إسترليني، وبعض المئات من القتلى البريطانيين. وقُدرت خسائر الحرب الأصلية بين الثوار والمتعاونين بـ٣٠٠٠ قتيل، لكن يرى المراقبون أن العدد يصل إلى ٣٠,٠٠٠ فعلاً، أي عشرة أضعاف الرقم المعلن، ولا يمكن المقارنة هنا إلا مع الحرب الجزائرية ضد الفرنسيين[٤].

٢- استخدام المجاعة كسلاح (التجويع المُدبَّر):

من خلال حرق المحاصيل، وتدمير مخازن الغذاء، كما حدث في ثورة الماجي ماجي. وبالتالي كان تعطيل النظم البيئية والزراعية المحلية سياسةً متعمدة لإضعاف المجتمعات وتسهيل السيطرة عليها.

٣- معسكرات الاعتقال:

استُخدمت هذه المعسكرات ليس فقط للاحتجاز، بل كأماكن للموت البطيء من خلال التجويع، والعمل القسري، والأمراض، والتعذيب الممنهج. فقد استخدم الألمان معسكرات الاعتقال في صحراء كلهاري لاحتجاز رجال ونساء وأطفال الهيريرو والناما، حيث مات الآلاف منهم بسبب الجوع والعطش والأمراض، في أول استخدام لهذه المعسكرات في القرن العشرين. ولعل الحالة الألمانية في ناميبيا (١٩٠٤-١٩٠٨م) هي المثال الأبرز، حيث كانت هذه المعسكرات مقدمة لما سيحدث لاحقاً في أوروبا.

(١) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٢) Ibid.

(٣) Bruner, Jason: Op. Cit., p.140.

(٤) رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص٢٩٨.

- **الإبادة الجماعية الألمانية في ناميبيا ١٨٨٤-١٩١٥م:**

حكمت ألمانيا ما كان يُسمى آنذاك «جنوب غرب إفريقيا الألمانية» كمستعمرة من ١٨٨٤م إلى ١٩١٥م، وقتلت القوات الاستعمارية والمستوطنون في (١٩٠٤-١٩٠٨م) عشرات الآلاف من السكان الأصليين من شعبي الهيريرو والناما.

فقد خضعت قبيلة الهيريرو للحماية الألمانية بينما رفضتها قبائل الناما، وكانت الاتفاقية التي عقدها الهيريرو مع الألمان تنص على مساعدة الألمان للهيريرو ضد أعدائهم من الناما، لذلك قررت الأخيرة شن الحرب على الهيريرو والألمان معاً. وقد تم التوصل إلى اتفاقية سلام بين الناما والهيريرو سنة ١٨٩٢م، أنهت عشر سنوات من الحروب، ووضعت أساساً للتعاون بينهما للوقوف ضد الألمان عندما نشبت ثورات القبائل سنة ١٩٠٤م(١).

وتشغل الفترة من عام ١٨٩٣م إلى ١٩٠٣م مكاناً مهمّاً في تاريخ جنوب غرب إفريقيا لأكثر من سبب، فقد شهدت نقلًا تدريجياً للأرض والماشية من الهيريرو والناما إلى أيدي المستوطنين الألمان، وهو التطور الذي اكتمل مع قمع الثورات الكبيرة بين عامي ١٩٠٤م و١٩٠٧م(٢).

كان مصير شعب الهيريرو Herero أسوأ بكثير حينما ثاروا ضد المستوطنين الألمان عام ١٩٠٤م الذين استولوا على أراضيهم(٣)، ونُقل ثلثا عدد هذا الشعب في إجراءات القمع الألمانية، وأعلنت بلاد الهيريرو على أنها أرض تمتلكها الدولة الألمانية، ومُنع الناجون من الاحتفاظ بماشية إذ لم يعودوا يمتلكون أي أراضٍ كمرعى لها. وهربت مجموعات منهم إلى بتشواناالاند، أما الباقي فدخل في خدمة الأوروبيين(٤).

وكان رد الفعل تجاه الثورة في ألمانيا كبيراً وسريعاً، وأصبح من الواضح أن الحرب في جنوب غرب إفريقيا تُوجّه من برلين وليس من ويندهوك، وأن الأمور تطورت أبعد من سيطرة الإدارة الألمانية في المنطقة، وأن القرارات التي تُتخذ من مسؤوليات الإمبراطور(٥).

لقد استهدف الجنود الألمان أفراد المجموعتين العرقيتين- الهيريرو والناما- لأنهم قاوموا استيلاء المستوطنين الألمان على الأراضي، وتم إطلاق النار على الأفارقة وشنقهم وتركهم في الصحراء، ولقوا حتفهم في معسكرات الاعتقال، وأُجبر الناجون من سكان الهيريرو والناما على الفرار إلى الصحراء، ووُضعوا لاحقاً في معسكرات اعتقال حيث تم استغلالهم للعمل. كما مات الكثيرون بسبب

(١) فوزي السيد لاشين: الاستعمار الألماني في جنوب غرب إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص (٩٤، ٩٧).

(٢) Drechsler, Horst: Let us die fighting: the struggle of the Herero and Nama against German imperialism (1884-1915), Zed Press, London, 1988, p.111. كان على الإدارة الاستعمارية الألمانية في ناميبيا أن تجد حلاً للمشكلة التي واجهتها، وهي كيف تحصل على منطقة واسعة صالحة للاستيطان الأوروبي، وكيف تنتزع هذه المنطقة من يد القبائل الإفريقية التي كان لها تصور مختلف عن الحدود؛ حيث إن حدود المراعي غير ثابتة، وتختلف من فصل المطر إلى فصل الجفاف. كما أن القبائل الإفريقية لا تعترف ببيع الأرض وتعتبرها ملكاً دائماً، ولا تنتقل ملكيتها للغير حتى وإن سمحت للغير بالإقامة عليها أو استغلالها، وترى أن من حقها استردادها متى احتاجت إليها لأنها ملك عام للقبائل. انظر: فوزي السيد لاشين: مرجع سابق، ص (١٠٤، ١٠٥).

(٣) حول أسباب ثورة الهيريرو ضد الألمان، انظر: فوزي السيد لاشين: مرجع سابق، ص (١٠٩، ١١٠).

(٤) رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص١٨٨.

(٥) فوزي السيد لاشين: المرجع السابق، ص١١٤.

المرض والمجاعة، وتعرض البعض للاستغلال الجنسي والتجارب الطبية. ويُعتقد أن ما يصل إلى ٨٠٪ من السكان الأصليين لقوا حتفهم خلال الإبادة الجماعية[١].

ويشير نيكولا باتان Nicolas PATIN إلى مشروع «احتواء السكان الأصليين» Containing the indigenous، الذي أدى مباشرةً إلى الإبادة العسكرية الكاملة لشعب الهيريرو، وإلى أول إبادة جماعية في القرن العشرين. ففي مواجهة الصعوبات التي واجهها الحاكم المدني، الذي كان يُعتبر ضعيفاً للغاية، أرسل الرايخ الألماني الجنرال «لوثر فون تروثا» General Lothar von Trotha، الذي كان معروفاً بالفعل بالعنف الذي مارسه في المستعمرات الألمانية الأخرى. كانت معركة ووتربرج في ١١ أغسطس ١٩٠٤م حاسمة، حيث حاصر الألمان الهيريرو، فمات الكثير منهم- بمن فيهم النساء والأطفال- من العطش بعد أن حُوصروا في سهوب أوماهيكي. وفي ٢ أكتوبر ١٩٠٤م، أصدر «فون تروثا» أمراً، عُرف لاحقاً باسم «أمر الإبادة»: «يجب على شعب الهيريرو مغادرة الأرض، إذا لم يفعل السكان ذلك فسأجبرهم بالمدفع. داخل الحدود الألمانية، سيتم إطلاق النار على كل فرد من الهيريرو، سواءً كان مسلحاً أم لا، وبحوزته ماشية أم لا. لن أقبل بعد الآن النساء والأطفال، سأعيدهم إلى شعبهم أو سأطلق النار عليهم»، ولم يتردد «فون تروثا» في تسميم الآبار. وتشير التقديرات إلى أن ٨٠٪ من الهيريرو و٥٠٪ من الناما قد قُتلوا على يد الألمان[٢].

ورغم ذلك، فلم تكن هزيمة قبائل الناما والهيريرو بالسهلة، فقد خاضت القوات الألمانية في حربها مع قبائل الناما ٨٨ اشتباكاً، وكلّفت الخزانة الألمانية ما يقرب من ٤٥٥ مليون مارك ألماني، كما خاضت مع قبائل الهيريرو ٢٥٩ اشتباكاً كلّفت الخزانة ٥٨٥ مليون مارك ألماني[٣].

وقد بحث بعض مؤرخي الإبادة الجماعية عن سوابق للهولوكوست في تاريخ ألمانيا الاستعماري، ولا سيما في الإبادة الجماعية الألمانية لشعب الهيريرو في جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا) في (١٩٠٧-١٩٠٨م)، والمذابح خلال ثورة «ماجي ماجي» في شرق إفريقيا الألمانية بين عامي (١٩٠٥ و١٩٠٨م). ويرى هؤلاء العلماء في هذه الأحداث ثقافة عسكرية ألمانية سمحت بقرارات بيروقراطية نحو الإبادة قبل الهولوكوست، مع الإشارة إلى أن هذه المذابح الإفريقية أثرت بطريقةٍ ما في الردود الألمانية على «المسألة اليهودية» خلال الحرب العالمية الثانية[٤].

لقد اعتُبرت مذبحة الهيريرو والناما مؤخراً

---

(١) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٢) Nicolas PATIN: Op. Cit. لم تكن هذه أول مذبحة يرتكبها الألمان ضد القبائل الإفريقية في جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)، فقد سبقها مذبحة قرية هورن كرانز Horn Kranz في أبريل ١٨٩٣م، حيث فتحت القوات الألمانية النار على أكواخ النائمين من الناما، وأشعلت النار في الأكواخ وبداخلها الأطفال والنساء والرجال، وقُدّر عدد القتلى بمائة وخمسين قتيلاً، منهم ستون رجلاً على الأقل. وكانت صدمة الأفارقة في هورن كرانز أن دولة كبرى مثل ألمانيا تلجأ إلى الخديعة لتقتل الرجال والنساء والأطفال، ومن هنا تركت هذه المذبحة شعوراً بالكراهية وعدم الثقة لدى القبائل الإفريقية من الجنوب إلى الشمال. انظر: فوزي السيد لاشين: مرجع سابق، ص٩٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٢٤.

(٤) Bruner, Jason: Op. Cit., p.137. ولا تزال ألمانيا تنفي رسمياً أن مذابح الهيريرو شكلت إبادة جماعية، جزئياً لأن المسؤولين الألمان يقولون إن المصطلح لم يكن موجوداً في عام ١٩٠٨م.

أول إبادة جماعية في القرن العشرين، كما أنها تضمنت إحدى طرق العمل الشنيعة للإبادة الجماعية منذ عام ١٩١٥م، وهي المسيرات الطويلة عبر الصحراء التي تؤدي إلى موت شعب بأكمله. تم إبادة النساء والأطفال على أيدي الجنود الألمان كجزء من عملية منسقة؛ ولم يترك الأمر القاطع من «فون تروثا» أي شك في الهدف النهائي لهذه السياسة الاستعمارية: «الاختفاء الكامل للهيريرو»[١].

وبعد إبادة الغالبية العظمى من الهيريرو، سجنت السلطات الاستعمارية الناجين في «معسكرات اعتقال». على عكس الأنواع الأخرى من المعسكرات الموجودة في كوبا والإمبراطورية البريطانية، جرّب الألمان العمل القسري، وحتى ما أسماه النازيون «الإبادة من خلال العمل»[٢]. وقد حافظ أحفاد الهيريرو والناما، وهم جماعات مهمشة داخل ناميبيا، على قصص إبادتهم الجماعية حيّةً من خلال التقاليد الشفوية والفعاليات الثقافية. وبدأت حملة للاعتراف بالإبادة الجماعية بعد استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠م، وتعززت مع الذكرى المئوية للفظائع في عام ٢٠٠٤م[٣].

٤- المذابح الانتقامية:

الرد على أي هجوم من المقاومة بمذبحة غير متناسبة ضد السكان المدنيين. وتُعد مذابح يكاتيب في إثيوبيا عام ١٩٣٧م مثالاً صارخاً على ذلك.

(١) Nicolas PATIN: Op. Cit.

(٢) Ibid. كان لهذه المعسكرات، وخاصةً معسكرات سواكوبموند وجزيرة القرش، معدل وفيات لا مثيل له: من بين ٤٠٠٠ رجل و١٠٠٠٠ امرأة وطفل تم احتجازهم هناك، توفي ما يقرب من ٧٨٦٢ بين عامي ١٩٠٤م و١٩٠٧م، أي أكثر من ٥٠٪.

(٣) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

- مذابح يكاتيت Yekatit في إثيوبيا ١٩ فبراير ١٩٣٧م:

وُصفت هذه المذبحة بأنها الأسوأ في تاريخ إثيوبيا، وهي مذبحة واعتقال الإثيوبيين على يد قوات الاحتلال الإيطالية بعد محاولة اغتيال المارشال «جرازياني»، وماركيز «نيجيلي»، ونائب الملك في شرق إفريقيا الإيطالية، في ١٩ فبراير ١٩٣٧م.

كان جرازياني قد قاد القوات الإيطالية إلى النصر على الإثيوبيين في الغزو الإيطالي الثاني لإثيوبيا عام ١٩٣٥م، وكان الحاكم الأعلى لشرق إفريقيا الإيطالية. وتختلف التقديرات حول عدد القتلى في الأيام الثلاثة التي أعقبت محاولة اغتيال جرازياني؛ قدّرت المصادر الإثيوبية أن ٣٠ ألف شخص قُتلوا على يد الإيطاليين، بينما زعمت المصادر الإيطالية أن بضع مئات فقط قتلوا. وقدّرت رواية عن المذبحة عام ٢٠١٧م أن ١٩،٢٠٠ شخص قُتلوا من أصل ١٠٠،٠٠٠ نسمة، أي ٢٠ بالمائة من سكان أديس أبابا. وفي الأسبوع التالي، تم اعتقال وإعدام العديد من الإثيوبيين المشتبه في معارضتهم للحكم الإيطالي، بمن فيهم أعضاء من حركة «الأسود السوداء» Black Lions، وأعضاء آخرون من الطبقة الأرستقراطية. وكان الإمبراطور هيلاسيلاسي قد أرسل ١٢٥ رجلاً إلى الخارج لتلقي تعليم جامعي، لكن معظمهم قُتلوا. كما تم اعتقال عدد أكبر، بمن فيهم المتعاونون الذين ساعدوا الإيطاليين في تحديد هوية الرجلين اللذين قاما بمحاولة اغتيال جرازياني[٤].

٥- قمع التطلعات القومية:

حتى الاحتجاجات التي تزامنت مع مُثل الحرية التي نادت بها أوروبا نفسها قُمعت

(٤) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

بوحشية، وما مذابح الاستعمار الفرنسي في سطيف وقالمة في الجزائر (٨ مايو ١٩٤٥م)، التي وقعت في يوم احتفال الحلفاء بالانتصار على النازية، عنا ببعيد، وإنها لتكشف عن النفاق العميق للنظام الاستعماري.

- مذابح في موزمبيق (مذبحة ويريامو) ١٦ ديسمبر ١٩٧٢م:

كانت مذبحة ويريامو حالةً من العنف الجماعي المحدد هيكلياً في الحروب الاستعمارية البرتغالية، لا تختلف عن مذابح مماثلة خلال حروب القمع التي شنتها القوى الاستعمارية والمستوطنة البيضاء في إفريقيا. فقد نُفذت عملية أُطلق عليها اسم «ماروسكا» Marosca، شارك فيها الطيران والقوات الخاصة وعملاء الشرطة الدولية والدفاع عن الدولة PIDE/DGS، في منطقة تيتي بشمال موزمبيق، واستهدفت خمس قرى: ويريامو، وجواو، ودجيموسي، ورياتشو، وتشاورا. وبعد إلقاء القنابل على قرية ويريامو، تحرك جنود الكوماندوز وتبع ذلك أعمال وحشية. ذُبح مئات الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. وامتد القتل إلى القرى الأربع على طول نهر زامبيزي بطرق مختلفة وغير إنسانية، وحُبس الكثيرون داخل أكواخ حيث حُرقوا حتى الموت بفعل القنابل الحارقة، وأُطلق النار على آخرين، ودمّر الجنود الأكواخ والبنى التحتية والقرى، ونهبوا البضائع، وأطلقوا النار على الأشخاص الذين وُضعت جثثهم بعد ذلك، مع وجود بعض الأحياء بينهم، على محارق جنائزية لتلتهمها النيران[١]. ويُقال إن ثلاثمائة وخمسة وثمانين شخصاً قد لقوا حتفهم، أي حوالي ثلث سكان القرى الخمس البالغ عددهم ١٣٥٠ نسمة.

وتم تجميع قائمة الضحايا ورواية الأحداث من قِبَل «دومينجو كانساندي» والأب «دومينغوس فيراو»، اللذين نقلا المعلومات إلى كهنة إسبان وهولنديين. وتم الكشف عن المذبحة من قِبَل الكاهن الإنجليزي أدريان هاستينجز في صحيفة «التايمز» البريطانية في ١٠ يوليو ١٩٧٣م، قبل أيام من زيارة مارسيلو كايتانو إلى لندن، ووصلت القضية أيضاً إلى الأمم المتحدة. وتعكس هذه الحادثة كيف كان للنضال ضد الاستعمار جوانب وأبطال آخرون غير أولئك المثبتين في الروايات الرسمية. في هذه الحالة، ساهم كهنة موزمبيقيون سود وإسبان وهولنديون في نضال تحرير السكان. رسمياً، لم تعترف البرتغال أبداً بما حدث[٢].

كانت المذبحة ستضيع من التاريخ المسجل لولا الدور الذي لعبه جامعو البيانات والكهنة الذين قدّموا تقارير مضادة، والصحفيون الذين دققوا في الحقائق لإنتاج قائمة بالقتلى، وبذلوا جهداً منسقاً للتحقق من المذبحة ثم نشرها، وانخرطوا في أداء جريء لرواية شاهد عيان ناجٍ. في ١٠ يوليو ١٩٧٣م، بعد ٢٠٦ أيام من الحدث، تمكنوا من نشر قصتهم على الصفحة الأولى لصحيفة «التايمز». وبعد خمسة أيام، تبعهم فريق Sunday Times Insight بتغطية خلفية واسعة للقضية[٣].

(١) Ibid.

(٢) Rabelais, Yoleni: Op. Cit.

(٣) Ibid.

جدول (١): أهم المذابح خلال الحقبة الاستعمارية في إفريقيا مرتبة زمنياً:

م	المذبحة/ الجريمة	التاريخ	المكان	الفاعل (المُرتكب)	السبب الرئيسي للمذبحة
١	فظائع دولة الكونغو الحرة	١٨٨٥-١٩٠٨م	دولة الكونغو الحرة (الكونغو الديمقراطية حالياً)	نظام الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا	الاستغلال الاقتصادي الوحشي وفرض نظام العمل القسري لجمع المطاط والعاج.
٢	الإبادة الجماعية ضد الهيريرو والناما	١٩٠٤-١٩٠٨م	جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا حالياً)	الإمبراطورية الألمانية	قمع مقاومة الأفارقة للاستيلاء على أراضيهم وتطبيق سياسة إبادة عنصرية معلنة.
٣	مذبحة سوتيك	١٩٠٥م	كينيا	الإدارة الاستعمارية البريطانية	إرهاب شعب الكيبسيجيس وطردهم من أراضيهم الخصبة لصالح المستوطنين الأوروبيين.
٤	مذابح ثورة الماجي ماجي	١٩٠٥-١٩٠٧م	شرق إفريقيا الألمانية (تنزانيا حالياً)	الإمبراطورية الألمانية	القمع الوحشي لمقاومة سياسات العمل القسري وإجبار السكان على زراعة القطن للتصدير.
٥	مذبحة شارع الشط	١٩١١م	ليبيا	القوات الاستعمارية الإيطالية	الانتقام من هجوم عسكري، وتحويله إلى مذبحة ضد السكان المدنيين.
٦	مذبحة يكاتيت ١٢	١٩٣٧م	إثيوبيا	قوات الاحتلال الإيطالية الفاشية	الانتقام من محاولة اغتيال الحاكم الإيطالي، مما أدى لمذبحة مروعة ضد المدنيين.
٧	مذبحة ثياري	١٩٤٤م	السنغال	الجيش الفرنسي	قمع الجنود الأفارقة الذين طالبوا بالمساواة في الأجور مع البيض بعد عودتهم من الحرب العالمية الثانية.
٨	مذابح سطيف وقالمة	١٩٤٥م	الجزائر	الجيش والمستوطنون الفرنسيون	قمع المظاهرات القومية المطالبة بالاستقلال في يوم انتصار الحلفاء.
٩	مذبحة الانتفاضة الملجاشية	١٩٤٧م	مدغشقر	الجيش الفرنسي	سحق انتفاضة شعبية واسعة تطالب بالاستقلال عن الحكم الاستعماري الفرنسي.
١٠	مذابح ثورة الماو ماو	١٩٥٢-١٩٦٠م	كينيا	الإدارة الاستعمارية البريطانية	قمع انتفاضة ضد الظلم والاستيلاء على الأراضي باستخدام القتل والتعذيب ومعسكرات الاعتقال.
١١	مذبحة شاربفيل	١٩٦٠م	جنوب إفريقيا	شرطة نظام الفصل العنصري (الأبارتهيد)	قمع مظاهرة سلمية ضد القوانين العنصرية التمييزية.
١٢	مذبحة ويرياموا	١٩٧٢م	موزمبيق	الجيش الاستعماري البرتغالي	تطبيق سياسة «الأرض المحروقة» والعقاب الجماعي ضد القرى المدنية المتهمة بدعم حركات التحرير.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على ما ورد من بيانات سابقة.

خريطة (١): أهم المذابح خلال الحقبة الاستعمارية في إفريقيا:

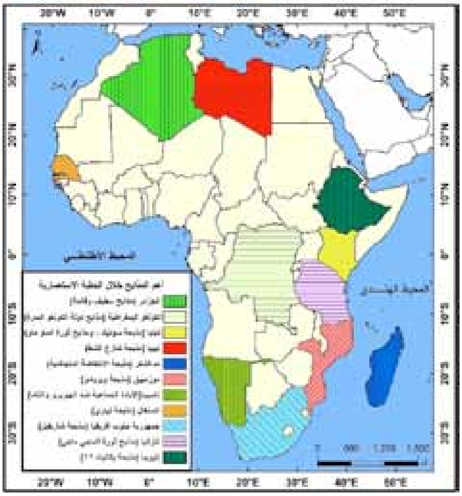

المصدر: خريطة من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول السابق.

رابعاً: إرث المذابح الجماعية في إفريقيا والذاكرة التاريخية:

إن إرث هذه الجرائم ليس مجرد ذكرى تاريخية، بل هو واقع حي، فقد كان للمذابح الجماعية آثارٌ مدمرة وطويلة الأمد على المجتمعات الإفريقية، تتجاوز مجرد الخسائر في الأرواح، من ذلك:

١- الصدمة الديموجرافية والاجتماعية:

أدت المذابح الجماعية إلى فناء مجتمعات بأكملها، وتدمير البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية، مما خلق فراغاً سهّل على القوى الاستعمارية إعادة تشكيل المجتمعات الإفريقية بما يخدم مصالحها؛ إذ أدت إلى خسائر سكانية فادحة، وتدمير هياكل اجتماعية واقتصادية لقرون، وأثرت الممارسات الاستعمارية بحق الأفارقة سلباً، وأدت تلك السياسات إلى العجز في قدرات الدولة البشرية في عدم قدرة السكان على الاستجابة لمقاومة المستعمر. وفي المجمل نتج عن تلك الممارسات عجز المجتمع الإفريقي عن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وافتقاده إلى السيطرة على موارده الطبيعية، على نحو ما جرى في دولة الكونغو الحرة على سبيل المثال.

وإلى جانب الأمراض الوبائية والمجاعة، وانخفاض معدل المواليد الناجم عن هذه الاضطرابات، ساهمت هذه الفظائع في انخفاضٍ حادّ في عدد السكان الكونغوليين. فقد كانت الكونغو الحرة ملكية شخصية للملك ليوبولد الثاني لاستخراج الثروة دون اعتبار للتكلفة البشرية. وتجسد الاستغلال الاقتصادي في ظل ظروف شبيهة بالعبودية خلال حملة المطاط التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من ١٠ ملايين كونغولي، وأدت إلى ظهور أول منظمة دولية لحقوق الإنسان في القرن العشرين، وهي جمعية إصلاح الكونغو. ولم تكن الدولة سوى آلة وحشية وإجرامية، ولم يكن الكونغوليون سوى أداة لتراكم الثروة للملك[١]. وهكذا كانت الكونغو الحرة موقعاً لبعض أفظع الصدمات في إفريقيا الاستعمارية، والتي ربما انخفض عدد سكانها بمقدار عشرة إلى ثلاثين مليون شخص في أوائل القرن العشرين[٢].

وقد تم استخدام «المرض» كأداة إبادة غير مباشرة؛ فقد تسببت السياسات الاستعمارية (التجنيد الإجباري، العمل في المناجم، التحضر القسري) في تفاقم الأوبئة التي قضت على ما يصل إلى ٥٠٪ من السكان في بعض المناطق. وهنا، حتى مع غياب «النية» الصريحة لنشر المرض، فإن النتيجة كانت كارثةً ديموغرافية

(١) إيمان عبدالعظيم: الكونجو الديمقراطية.. لعنة الموارد وإرث الاستعمار، سلسلة إفريقيات، الهيئة المصرية العامة من الكتاب، ٢٠٢٥م، ص٧.

(٢) Bruner, Jason: Op. Cit., p.140.

هائلة. إن المعرفة المسبقة للمستعمرين بالآثار المميتة لسياساتهم؛ يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال «القبول المتعمد» للإبادة، وهو ما يوازي النية الجنائية[١].

أيضاً فقدت تنجانيقا أعداداً ضخمة من الطبقة الأرستقراطية فيها، كما فقدت ما لا يقل عن ربع مليون إفريقي، بسبب عنف الألمان في القضاء على ثورة الماجي ماجي، وبالتالي دمّرت الحرب مجتمعات كاملة، وقضت على جيل من القيادات الإفريقية. وهكذا، أدت المذابح إلى انخفاضٍ هائل في عدد السكان في مناطق عديدة، وتدمير الهياكل الأسرية والاجتماعية والسياسية القائمة، وتم القضاء على سلالات وعائلات بأكملها، وفُقدت المعارف والتقاليد الشفهية بموت كبار السن وحفظة التراث.

٢- الذاكرة المكبوتة والممحوة:

يشير تقرير مجلس الكنائس العالمي إلى تعرض هذه الأحداث لحملة «نسيان عالمي» ممنهجة؛ فالأرشيفات الاستعمارية غالباً ما تبرر هذه الجرائم أو تتجاهلها، مما يجعل التاريخ الشفوي وشهادات الناجين مصادر حيوية لإعادة كتابة التاريخ.

ويلاحظ أن هذه المذابح الجماعية ارتبطت بالمجتمعات الاستيطانية الاستعمارية، على نحو ما جرى في أستراليا وأمريكا الشمالية، ويحدث الآن في فلسطين المحتلة. وعندما ينظر العديد من العلماء إلى الاستعمار والإبادة الجماعية في إفريقيا، فقد فعلوا ذلك بشكل موحد تقريباً فيما يتعلق بحوادث الإبادة الجماعية الواضحة، التي استُخدمت فيها القوة المميتة لمحاولة القضاء الجسدي على مجموعة دينية أو عرقية محددة أو «قبيلة»- إما أثناء الحكم الاستعماري، كما في حالة الهيريرو، أو بعد ذلك، كما في رواندا أو السودان. وهذا يعني أيضاً أنه مقارنةً بالدراسات المتعلقة بأمريكا الشمالية وأستراليا، وصفت دراساتٌ قليلة نسبياً عن إفريقيا الاستعمارية التجربة الاستعمارية بشكلٍ مطلق بأنها «إبادة جماعية»، حتى لو أُخذتٍ الإبادة الجماعية لتشمل ما يشار إليه بالإبادة الثقافية[٢].

ولعل هذا الأمر يفتح إشكالية «الاستثناء الإفريقي» في دراسات الإبادة الجماعية، فلماذا يُستخدم مصطلح «الإبادة الجماعية» بشكل أقل لوصف الفظائع الاستعمارية في إفريقيا مقارنةً بأستراليا والأمريكتين؟

يُرجِع برونر ذلك إلى هيمنة نموذج «الاستعمار الاستيطاني»؛ إذ يشير إلى أن الدراسات الأكاديمية، خاصةً «تاريخ الإبادة الجماعية الجديد»، ركزت بشكلٍ كبير على «الاستعمار الاستيطاني» (حيث يهدف المستعمرون إلى الحلول محل السكان الأصليين) كشرطٍ شبه ضروري لوقوع الإبادة. وبما أن معظم إفريقيا لم تكن مستعمرات استيطانية (باستثناء حالات مثل: جنوب إفريقيا، ناميبيا، كينيا)، فقد تم استبعاد تجاربها من هذا التصنيف. وبالتالي أدى هذا التحيز الأكاديمي إلى تهميش وتخفيف حجم الكوارث التي حلت بمجتمعات غير استيطانية مثل دولة الكونغو الحرة تحت حكم ليوبولد الثاني، أو الخسائر السكانية الهائلة بسبب الأمراض وسياسات العمل القسري في أماكن مثل أوغندا.

ويحرّرنا برونر من هذا القيد، ويفتح الباب للنظر في «المنطق الإبادي» للإمبريالية ككل، وليس فقط نسختها الاستيطانية[٣]. وبالتالي

(١) Ibid, p.144.

(٢) Bruner, Jason: Op. Cit., p.139.

(٣) Bruner, Jason: Op. Cit., p.144.

من المهم رصد هذه الجرائم، ومطالبة مرتكبيها بالاعتذار والجبر.

٣- شرعنة العنف:

قام المنطق الاستعماري على «نزع الإنسانية» عن الشعوب المستعمَرة، مما جعل العنف ضدهم لا يُعتبر جريمةً من منظور «العقلانية المهيمنة»، فممارسات مثل العبودية والإبادة الجماعية كانت «قانونية» في حينها، مما يطرح تحدياً أمام المفهوم التقليدي للجريمة.

٤- النضال من أجل الاعتراف والعدالة:

هناك حركات متزايدة في إفريقيا والشتات تطالب بالاعتراف بهذه الجرائم كإبادات جماعية، وتقديم الاعتذارات، ودفع التعويضات، واستعادة القطع الأثرية المنهوبة. ولعل المفاوضات بين ألمانيا وناميبيا هي مثال معاصر على هذا الصراع الطويل من أجل العدالة التاريخية. إن المطالبة بالعدالة لإفريقيا اليوم، على غرار نموذج الكاريكوم CARICOM، يجب أن تكون عملية شاملة، تعالج الجروح السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية التي خلفتها تلك الحقبة.

فإن «أمر الإبادة» الصادر عن الجنرال الألماني «فون تروثا» ليس مجرد سياسة أدت إلى الموت، بل هو إعلان صريح وموثق بنية الإبادة الكاملة لشعب بأكمله. وبالتالي فإن هذه الحالة لم تكن مجرد مذبحة، بل كانت تأسيساً لنموذج. لقد أثبتت أن الإبادة الكاملة لشعب إفريقي لم تكن مجرد «نتيجة مؤسفة» للتوسع الاستعماري، بل كانت إستراتيجية عسكرية وسياسية متعمدة ومقبولة لتحقيق أهداف استعمارية (تحديداً: إخلاء الأرض للمستوطنين الألمان). لقد دشّنت هذه الجريمة حقبة جديدة من العنف في القارة، حيث أصبح التطهير العرقي والإبادة خياراً «منطقياً» ضمن العقلية الإمبريالية[(١)]. ولعل عدم محاسبة مرتكبي هذه الجرائم بشكلٍ جادّ قد خلق ثقافة «الإفلات من العقاب»، ورسخ شعوراً عميقاً بالمرارة والظلم لدى الشعوب الإفريقية. إن المطالبات بالاعتراف والتعويض عن هذه الجرائم لا تزال قضية سياسية وقانونية حيّةً حتى اليوم.

٥- التركيز على «الفاعلية الإفريقية» African Agency:

يشير برونر إلى أن التأريخ الإفريقي، في ردّ فعله على السرديات الاستعمارية التي صورت الأفارقة كضحايا سلبيين، ركز بشكلٍ كبير على إبراز «فاعلية» الأفارقة ومقاومتهم وصمودهم. ورغم أهمية هذا التوجه فإنه أدى، بشكلٍ غير مقصود، إلى صرف الانتباه عن حجم التدمير المادي والثقافي الذي تعرض له الأفارقة. والنتيجة أن هذا التركيز، على أهميته، قد يُخفي حقيقة أن الصمود والمقاومة كانا يحدثان في سياق عملية إبادة مستمرة. فدراسة «استعمار الوعي»، أو «الإبداع السياسي» لمعتقلي الماو ماو، لا ينفي حقيقة أن هذه المجتمعات كانت تتعرض لعملية تدمير ممنهجة لهويتها وكيانها. وبالتالى النتيجة المباشرة هي تفكيك البنى الاجتماعية والثقافية، وهي إحدى أخطر نتائج المذابح الجماعية[(٢)].

٦- إرث الانقسامات العرقية:

ساهم العنف الاستعماري في خلق وتأجيج الانقسامات العرقية، وفي كثيرٍ من الأحيان

---

(١) Nicolas PATIN: Op. Cit. كان لهذه المعسكرات، وخاصةً معسكرات سواكوبموند، معدل وفيات لا مثيل له: من بين ٤٠٠٠ رجل و١٠٠٠٠ امرأة وطفل تم احتجازهم هناك، توفي ما يقرب من ٧٨٦٢ بين عامي ١٩٠٤م و١٩٠٧م، أي أكثر من ٥٠٪.

(٢) Bruner, Jason: Op. Cit., p.144.

وظّفت القوى الاستعمارية سياسة «فرّق تسد»، حيث فضّلت مجموعةً عرقية على أخرى وزرعت بذور الشقاق بينها، هذا الإرث السام انفجر لاحقاً في شكل حروب أهلية وصراعات عرقية مروّعة بعد الاستقلال، كما حدث في رواندا وبوروندي.

٧- الصدمات النفسية العابرة للأجيال:

خلّفت الفظائع صدمات نفسية عميقة لدى الناجين، وانتقلت هذه الصدمات عبر الأجيال لتؤثر في الصحة النفسية للمجتمعات حتى يومنا هذا. إن الشعور بالظلم والخسارة وانعدام الثقة لا يزال حاضراً في الذاكرة الجماعية، تماماً كما طالب الكاريكوم ببرامج «إعادة التأهيل النفسي»، خلّفت المذابح صدمات عميقة في الذاكرة الجماعية للشعوب الإفريقية، وتظهر آثارها اليوم في شكل انعدام الثقة والعنف المجتمعي والتحديات النفسية. كما أن إنكار القوى الاستعمارية لجرائمها لفترة طويلة، أو رفضها تقديم اعتذارات واضحة وتعويضات، أبقى هذه الجراح مفتوحة.

٨- فقدان الأراضي والموارد:

أدت المذابح إلى تسهيل عملية مصادرة الأراضي والموارد لصالح المستوطنين الأوروبيين والشركات الاستعمارية، مما أدى إلى تفقير دائم للسكان الأصليين وحرمانهم من وسائل عيشهم التقليدية. فقد كانت المذابح وسيلةً لإخلاء الأراضي من سكانها الأصليين للاستيلاء عليها، كما حدث في كينيا (المرتفعات البيضاء) وجنوب إفريقيا وزيمبابوي. وهذا أدى إلى تفقيرٍ بنيوي مستمر للسكان الأفارقة، وهو ما يعكس مطالبة الكاريكوم ببرامج التنمية كجزء من الجبر[١].

(١) Atiles-Osoria, José: Op. Cit., p.364.

الخاتمة:

ختاماً؛ فإن المذابح الجماعية في الحقبة الاستعمارية لم تكن انحرافاً عن مسار الاستعمار، بل كانت جزءاً لا يتجزأ من منطقه وبنيته، لقد كانت أداةً ضرورية لإخضاع القارة ونهب ثرواتها؛ إذ كانت سياسة دولة، ومنهجية حكم، وتطبيقاً عملياً لأيديولوجيا عنصرية متجذرة. وأي تحليل علمي لتاريخ إفريقيا الحديث يجب أن يضع هذا العنف الممنهج في صلب تحليله، ليس فقط كأحداثٍ تاريخية ماضية، بل كجذور ممتدة تفسّر العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الإفريقية اليوم.

إن ما حدث في الكونغو وأوغندا وكينيا، وغيرها، لم يكن مجرد «عنف استعماري مفرط»، بل كان، في كثيرٍ من جوانبه، عملية إبادة جماعية ذات نتائج مدمرة لا تزال إفريقيا تحاول التعافي منها حتى اليوم. كما أن الربط بين «أمر الإبادة» في صحراء أوماهيكي في ناميبيا عام ١٩٠٤م، والرصاص الذي حصد عمال منجم البلاتين في ماريكانا[٢] في جنوب إفريقيا عام ٢٠١٢م، يكشف عن خيط دموي ممتد من الماضي إلى الحاضر.

ومن ثَمّ فإن فهم هذا التاريخ ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو ضرورة لفهم العديد من أزمات القارة الإفريقية المعاصرة، وللنضال من أجل مستقبلٍ تُحترم فيه كرامة الإنسان وحياته، وتُقطع فيه تلك الخيوط الموروثة من العنف والاستغلال ■

(٢) حول مذبحة عمال منجم ماريكانا في جنوب إفريقيا، انظر: O'Connor, Francis: The Marikana Massacre and Labor Protest in South Africa, in: Donatella della Porta(ed.): Global Diffusion of Protest: Riding the Protest Wave in the Neoliberal Crisis, Amsterdam University Press, 2004, pp.113-136.